نحو حفت فيضم او ثيم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني
للفاعل فانه بالكسر لبس الاثم رايت فيسم ما يريده قوله خوفت
العبد مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد خوفت العبد قوله
فانه اي فعل الفاعل بالكسر الخ قوله وان كان واوا ويا اي مضارعه
على يفعل بفتح العين كما علم مما مر قوله على ما هو ظاهر كلامه
انما قال ظاهر لاحتمال ان يريد بمجتنب جوازا او استحسانا قوله
لحصوله في نحو مختار وتضار اي في الاسم والفعل اذ الاول محتمل
اسم الفاعل فتكون الالف منقلبة عن يا مكسورة واسم المفعول
فتكون منقلبة عن يا مفتوحة والثاني يحتمل البنا للفاعل فتكون
الرا الاولى قبل الادغام مكسورة والبنا للمفعول فتكون مفتوحة
ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب اللبس الذي كلامنا فيه
قوله وما لباع الخ قال الشم ويتعين هذا شامل لمسئلة
اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملتبس من المضاعف كالضم
في رد لالباسه بالامر فيعدل الى الكسر والاشمام واتمام العدول
الى احدهما في قوله تعالى ولو ردوا لعادوا الان وقوعه بعد
لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد اداة الشرط اه
ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد الالباس لانه اجمال
فافهم تقول ان ظاهر كلامه توهم ان الذي يكسر هناك يكسر هنا
وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الاولى الاشمام فمن يكسر هناك
يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا افصح
اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر في باع بالعكس كما افاده الشاطبي
قوله لما العين تلي اي للحرف الذي تليه العين قوله على وزن
افتعل او انفعل والغرض صناعيين كما شتد واحتمل فان اللغات

الثلاث

الثلاث تجري فيه في ذلك ايضا كما قاله الشاطبي وان اوهم كلام المص خلافه
حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل قوله وتحرك بحركتها اي من ضم او كسر
او اشمام وان اوهم كلام المص لزوم الضم مطلقا لانه اطلق اولا ان
الفعل يضم اوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل
العين قاله الشاطبي قوله وقابل من ظرف الخ اسناد الفعل عند
نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور
والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد
الصفوي وكذا الروداني فانه حقق ان الاسناد في الثلاثة
ايضا حقيقة قوله او من مصدر مراد به ما يشمل اسم المصدر
كما يؤخذ من تمثيل الشرح فيما ياتي بسبحان قوله او حرف جر
جرا جرى المتن على مذهب البصريين في ان نائب الفاعل المجرور
فقط مع ان مذهب المص على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية
والتسهيل انه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام
فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن في الروداني ما نصه
وقول التسهيل او جار ومجرور منتقد بانه لم يذهب احد الى
ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا في الهمع عن ابي حيان
قوله هو المتصرف المختص المتصرف من الظروف ما يفارق النصب
على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على
المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشيء من انواع الاختصاص
كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد
التوكيد قوله لامتناع الرفع تعليل لقوله بخلاف اللازم منها قوله
جلس عندك اي بالنصب على الظرفية ويكون ح في محل رفع

الهمزة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)